نوافذ التمويل الاسلامي في الجزائر بين النظرية والتطبيق–دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي BEA فرع المدية–

Windows of Islamic finance in Algeria between theory and Practice -Case Study of the foreign bank of Algeria BEA Medea branch-

دحام عبد القادر [1*]، قويدري خديجة [2]

[1] مخبر الإقليم المقاولاتية والابتكار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة (الجزائر)،
a.daham@univ-bouira.dz

[2] مخبر الإقليم المقاولاتية والابتكار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة (الجزائر)
kh.kouidri@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 07 /2025/05 تاريخ القبول: 23 /2025/05 تاريخ النشر: 01 /2025/06

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع التمويل الإسلامي في الجزائر من خلال نوافذ الصيرفة الإسلامية، مع التركيز على التحديات التنظيمية والقانونية التي تواجه البنوك التقليدية في تقديم هذا النوع من التمويل للأفراد، والمؤسسات، والمهنيين الذين يرفضون التعامل بالربا، كما تسعى الدراسة إلى إبراز دور هذه النوافذ في تعبئة المدخرات ودمجها ضمن الاقتصاد الرسمي، بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد تم تناول هذا الموضوع في إطار القانون 20–02 المتعلق بعمليات الصيرفة الإسلامية وضوابط ممارستها من قبل البنوك والمؤسسات المالية، وذلك بهدف تلبية الحاجات الاقتصادية وتعزيز مساهمة الصيرفة الإسلامية في التنمية، وتوصلت الدراسة إلى أن نافذة الصيرفة الإسلامية التابعة لبنك الجزائر الخارجي تلعب دورًا مهمًا في توسيع نطاق العمل المصرفي الإسلامي في البلاد، من خلال توفير آليات تمويل جديدة تستجيب لمتطلبات الاقتصاد الوطني.

كلمات مفتاحية: التمويل الاسلامي، نوافذ الصيرفة الاسلامية، المنتجات الاسلامية، آليات التمويل، القانون 20–02.

تصنيف JEL : G21، G24،G28 ، G29

* المؤلف المرسل

Abstract:

This study aims to shed light on the reality of Islamic finance in Algeria through the windows of Islamic banking, focusing on the regulatory and legal challenges facing traditional banks in providing this type of financing to individuals, institutions, and professionals who refuse to deal with Riba. The study also seeks to highlight the role of these windows in mobilizing savings and integrating them into the formal economy, thus contributing to economic and social development. this topic has been addressed within the framework of law 20-02 on Islamic banking operations and controls of its practice by banks and financial institutions, in order to meet economic needs and enhance the contribution of Islamic banking to development, and the study found that the Islamic Banking window of the foreign bank of Algeria plays an important role in expanding the scope of Islamic banking in the country, by providing new financing mechanisms that respond to the requirements of the national economy.

Keywords: Islamic finance, Islamic banking windows, Islamic products, financing mechanisms, law 20-02**.**

Jel Classification Codes: G21 ،G24 ،G28 ،G29.

1. مقدمة:

يعتبر التمويل ضروري ومهم لأي مؤسسة قائمة سواء كانت اعتبارية او معنوية تمارس نشاطها بشكل عادي ومستمر وهذا يتطلب مصادر تمويل متنوعة لضمان هذه الاستمرارية والصمود أما المنافسة، ولعل أهم هذه المصادر هي البنوك التي تعد حلقة رئيسية للسلسلة الاقتصادية لضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تعبئة المدخرات من فئة الفائض الذين يكتنزون الأموال وتوجيهها لتمويل فئة العجز التي ترغب في الاستثمار، وتقديم خدمات تتوافق مع التوجهات الدينية للأفراد والمؤسسات والبيئة التي تنشط فيها، ومن أجل تحقيق ذلك أصبح التوجه نحو التمويل الاسلامي أمرا ضروريا بغرض اعادة توجيه البنوك التقليدية الربوية والمؤسسات المالية الجزائرية الى تقديم خدمات تتوافق مع أحكام الشريعة الاسلامية وموجهات الشرع الحنيف، تميزها الكفاءة الاقتصادية والمصداقية الشرعية من خلال انشاء وفتح نوافذ اسلامية لأجل تنويع مصادر التمويل وامتصاص الكتلة النقدية الخارجة عن الدائرة الاقتصادية الرسمية وادراجها ضمن الاقتصاد الرسمي وهذا استجابة لمتطلبات الأفراد والمؤسسات والمهنيين الجزائريين الذين لا

يرغبون في التعامل بالربا أخذا وعطاءا، حيث يعتبر البنك الخارجي الجزائري **BEA** فرع المدية أحد البنوك التقليدية الجزائرية التي باشرت العمل بالتمويل الاسلامي، ومن خلال ما سبق يمكن أن نطرح الاشكالية التالية:

هل استطاعت نافذة التمويل الاسلامي ببنك الجزائر الخارجي فرع المدية، التوفيق بين المتطلبات النظرية والقيود التطبيقية؟

وتندرج تحت هذه الاشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الصيَغ والخدمات الإسلامية التي يوفرها بنك الجزائر الخارجي فرع المدية من خلال نافذته الإسلامية؟
- ما هي التحديات التطبيقية التي تواجه النافذة الإسلامية على مستوى بنك **BEA** فرع المدية؟

فرضيات الدراسة:

- تقدم نافذة التمويل الاسلامي **BEA** فرع المدية مجموعة من صيغ التمويل الإسلامية؛
- تواجه النافذة عدة تحديات قانونية ، تنظيمية وشرعية.

أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة من خلال تزايد الاهتمام بالتمويل الاسلامي خاصة بعد الأزمة المالية لسنة 2008، وادراك السلطات الجزائرية بأهمية العمل المصرفي الاسلامي كأحد اهم الخيارات والبدائل المطروحة للتنويع الاقتصادي؛

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الى التعرف على:

- أهم منتجات التمويل الاسلامي في الجزائر حسب القانون 20-02؛
- أهم التحديات التي تواجه العمل المصرفي الاسلامي في الجزائر؛
- المنتجات المتاحة لدى بنك الجزائر الخارجي **BEA** فرع المدية.

منهج الدراسة: قصد الالمام بجوانب الموضوع تم استخدام المنهج الاستقرائي الذي يعتمد على أداة الوصف بالاستعانة بمختلف المصادر والمراجع ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بالموضوع، ومنهج دراسة حالة ميدانية في بنك الجزائر الخارجي **BEA** فرع المدية.

دراسات سابقة:

– دراسة قاسي يسمينة، لزهر بوراضي (النوافذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية بالجزائر، المجلة الجزائرية للمالية الإسلامية، المجلد01، العدد 01، الجزائر 2023) هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع تقديم البنوك التقليدية في الجزائر لعمليات الصيرفة الإسلامية عبر فتح النوافذ الإسلامية،

والوقوف على العراقيل والتحديات التي تقف دون تحول هذه البنوك لتقديم خدمات مصرفية إسلامية. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن عملية فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية خطوة ايجابية لتشجيع انتشار الصيرفة الإسلامية في الجزائر، والذي يتطلب بالأساس تعديل وإصدار العديد من القوانين المساندة للعمليات الصيرفة الإسلامية على غرار القوانين الضريبية، والقانون التجاري ونظام التأمينات، لما هذه القوانين من تأثير على تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛

-دراسة محفوظي فؤاد ومحفوظي ابراهيم الخليل (شبابيك الصيرفة الاسلامية بالبنوك التقليدية كآلية لتفعيل الصيرفة الاسلامية بالجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 18، العدد 01، الجزائر 2024) هدفت الدراسة الى معرفة مدى مساهمة النوافذ الاسلامية في جذب الأموال خارج القطاع المصرفي دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وذلك من خلال التعرف على المفاهيم العامة للنوافذ الاسلامية ودراسة لمختلف الانظمة والتشريعات المتعلقة بتنظيم الصيرفة الاسلامية، وقد توصلت الى ان التعليمة 20-03 لم تتدارك النقائص التي سجلت بخصوص السيولة في النوافذ الاسلامية وفتح هده النوافذ الاسلامية ساعدت في جذب الاموال المتداولة خارج القطاع المصرفي، ووجوب وجود هيئة رقابة شرعية لتقديم منتجات مصرفية اسلامية؛

- دراسة عزوز أحمد (دراسة تحليلية لنوافذ الصيرفة الاسلامية بالبنوك التقليدية في بعض الدول العربية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 16، العدد 01، الجزائر 2022) هدفت الدراسة الى توضيح آليات نجاح فتح نوافذ الصيرفة الاسلامية بالبنوك التقليدية على ضوء تجارب بعض الدول العربية من أجل نقل الجوانب الايجابية منها لإسقاطها على التجربة الجزائرية، خاصة وأن بنك الجزائر أصدر مؤخرا قانون يسمح بتقديم منتجات الصيرفة الاسلامية، حيث عرفت هذه تأخرا كبيرا الأمر الذي يوجب توضيح مختلف الآليات لتفعيل هذه النوافذ من خلال الممارسات العملية للدول محل الدراسة، وقد خلصت الدراسة الى أن نجاح وتوسيع استخدام الصيرفة الاسلامية في الجزائر يكون من خلال التدرج في التطبيق بداية بفتح شبابيك للمعاملات الاسلامية ثم انشاء الفروع الاسلامية المتخصصة، ثم تحول المصارف التقليدية بالكامل الى العمل المصرفي الاسلامي.

تقسيمات الدراسة: تم تقسيم محتوى الورقة البحثية كما يلي:

- الإطار النظري لنوافذ الصيرفة الاسلامية في ظل القانون 20-02؛
- تحديات ومعوقات نجاح النوافذ الاسلامية في الجزائر؛

- نافذة الصيرفة الاسلامية في بنك الجزائر الخارجي **BEA** فرع المدية
- تحليل النتائج.

2.الإطار النظري لنوافذ الصيرفة الاسلامية في ظل القانون 20–02:

في سياق السياسة التنافسية التي تتبناها البنوك التقليدية بهدف جذب أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع، تسعى هذه المؤسسات إلى تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات والعمليات المصرفية التي تتماشى مع احتياجات العملاء، وفي الوقت ذاته تعمل على توسيع نطاق منتجاتها التمويلية ليكون الوصول إليها أكثر سهولة من خلال افتتاح شبابيك إسلامية، وفقًا لإجراءات وأحكام تنظيمية محددة. ومع التطور الذي شهده القطاع المصرفي مؤخرًا والتوسع في الأنشطة الاستثمارية المتعددة، أصبح بإمكان هذه البنوك ابتكار منتجات تمويلية وخدمات مصرفية جديدة داخل هذه الشبابيك، بالإضافة إلى تلك التي توفرها عبر قنواتها التقليدية، والتي تُعرف بأنها:

–النافذة الإسلامية هي وحدة تنظيمية داخل البنوك التقليدية تُعنى بتقديم خدمات مالية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، يمكن أن تكون هذه النوافذ جزءًا من البنك التقليدي أو وحدات مستقلة ضمن المؤسسات المالية، وتهدف إلى تلبية احتياجات العملاء الذين يفضلون التعامل وفق الأحكام والمبادئ الإسلامية، بعيدًا عن المعاملات الربوية؛ (الخليل، 2024، ص517)

–عرّفها مجلس الخدمات المالية الإسلامية بأنها وحدة تابعة لمؤسسة مالية تقليدية، تعمل على تقديم خدمات استثمارية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. ويمكن أن تكون هذه الوحدة إما فرعًا داخل المؤسسة أو قسمًا متخصصًا فيها، لكنها لا تتمتع بالاستقلالية القانونية؛ (بوراضي، 2023، ص24)

–عرّف القانون 20–02 الصادر في 15 مارس 2020، والذي يهدف إلى تنظيم العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وتحديد القواعد المطبقة عليها وشروط ممارستها من قبل البنوك والمؤسسات المالية، شباك الصيرفة الإسلامية في مادته 17 على أنه هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مخصص حصريًا لتقديم خدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية، ويشترط أن يتمتع هذا الشباك باستقلال مالي ومحاسبي عن باقي هياكل البنك أو المؤسسة المالية، وذلك لضمان إعداد بيانات مالية منفصلة خاصة بأنشطته، بالإضافة إلى الفصل بين حسابات زبائنه وحسابات العملاء الآخرين للمؤسسة (الجريدة الرسمية، 2020)

تُضمن هذه الاستقلالية من خلال هيكل تنظيمي ومستخدمين مخصصين حصريًا لهذا الغرض، وفقًا لما نصت عليه المادة 18 من نفس القانون، ولكي تتمكن هذه الشبابيك من تنفيذ العمليات المصرفية

الإسلامية، يُشترط على البنك أو المؤسسة المالية إنشاء هيئة للرقابة الشرعية تتألف من ثلاثة أعضاء على الأقل يتم تعيينهم من قبل الجمعية العامة، كما يجب على البنك الحصول على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية من الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، إلى جانب تقديم طلب ترخيص لدى بنك الجزائر لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، وتشمل هذه المنتجات المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، إضافة إلى حسابات الودائع والودائع الاستثمارية، والتي تُعد في معظمها عقودًا، وفقًا لما ورد في المادتين 04 و05 من نفس القانون.

وهناك عدة دوافع وراء انشاء النوافذ الاسلامية تتمثل فيما يلي: (أحمد، 2022، ص242)

- تنامي رغبة البنوك التقليدية في تحقيق أرباح أكبر وزيادة الودائع بهدف تعزيز حصتها السوقية؛
- تزايد الطلب على الخدمات المصرفية الإسلامية، خاصة من قبل الأفراد الذين يفضلون الابتعاد عن التعاملات الربوية؛
- سعي البنوك التقليدية للحفاظ على عملائها وتجنب انتقالهم إلى البنوك الإسلامية؛
- سهولة الإجراءات القانونية لفتح النافذة الإسلامية، بالإضافة إلى إمكانية التحكم فيها بالكامل باعتبارها جزءًا من هيكل البنك.

كما تميز عمليات النوافذ الاسلامية عن نظيرتها التقليدية جملة من الخصائص نذكر منها:(البرود، 2017، ص153)

- أساس العمليات غير ربوية وتتوافق مع مبادئ الشريعة الاسلامية؛
- تخضع العمليات لمراقب أو هيئة رقابة شرعية؛
- صيغ الاستثمار بها تعتمد على المضاربة والمشاركة والمرابحة والاجارة عكس القروض التقليدية؛
- حسابات الاستثمار في النوافذ تقوم على أساس المضاربة الشرعية عكس التقليدية التي تقوم على أساس مدين ودائن؛

3 . تحديات ومعيقات نجاح النوافذ الاسلامية في الجزائر:

تواجه عملية فتح النوافذ الإسلامية في الجزائر تحديات قانونية عديدة، ناتجة عن الإطار التشريعي الذي تعمل في ظله البنوك الراغبة في تقديم منتجات مصرفية إسلامية، حيث لا تتناسب بعض القوانين الحالية مع طبيعة الصيرفة الإسلامية، وعلى الرغم من صدور النظام 02-20 في 15 مارس 2020، الذي يحدد العمليات المصرفية الإسلامية للبنوك والمؤسسات المالية، إلا أنه لا يزال غير كافٍ، مما دفع إلى

المطالبة بتعديل قانون النقد والقرض ليشمل تنظيمًا أوسع وأعمق للصيرفة الإسلامية، ومن أبرز سلبيات هذا النظام، أنه في مادته الثانية قدّم تعريفًا ناقصًا للعملية المصرفية الإسلامية، حيث اقتصر وصفها على كل معاملة لا يترتب عليها تحصيل أو دفع فوائد، وهو معيار شرعي أساسي، لكنه ليس الوحيد الكفيل بمنح المشروعية للمعاملات المالية. كما لم يتطرق النظام إلى التدقيق الشرعي الخارجي كآلية رقابية إضافية تسهم في فحص وضبط أنشطة البنوك والمؤسسات المالية، علاوة على ذلك أدى تضييق دور هيئة الرقابة الشرعية وحصر مهمتها في مراقبة تنفيذ قرارات المطابقة الصادرة عن الهيئة العليا إلى الحد من فعاليتها، مما قد يؤثر سلبًا على مستقبل الصناعة المالية الإسلامية في البلاد (طهراوي، 2022، ص650)؛

وفقًا للقانون الذي ينظم نشاط البنوك التجارية في الجزائر، فإن الضريبة المفروضة عليها تُطبق على الفوائد الناتجة عن عمليات الإقراض، غير أن طبيعة عمل البنوك الإسلامية تختلف جوهريًا عن ذلك، حيث تعتمد على عمليات الشراء والبيع ونقل الملكية والتي تتطلب تسجيلها في عقدين مستقلين مع تحقيق هوامش ربح بدلاً من الفوائد التقليدية، وبناءً على ذلك فمن المفترض أن تختلف المعالجة الضريبية لأرباح البنوك الإسلامية عن تلك المطبقة على فوائد البنوك التقليدية، فبالإضافة إلى التحديات الضريبية، تواجه النوافذ الإسلامية عدة إشكاليات شرعية، من بينها (أعمر، 2021، الصفحات 99-100):

- التبعية وعدم التمتع بالاستقلالية التامة عن البنك التقليدي؛
- وجود خلافات فقهية حول بعض المنتجات المصرفية الإسلامية؛
- نقص الكوادر البشرية المؤهلة والمتخصصة في الصيرفة الإسلامي؛
- محدودية تنوع المنتجات المالية الإسلامية المتاحة.

4. نافذة الصيرفة الاسلامية في بنك الجزائر الخارجي BEA فرع المدية:

شباك الصيرفة الإسلامية في بنك الجزائر الخارجي BEA فرع المدية، هو وحدة متخصصة ضمن البنك مكلّفة حصريًا بتقديم منتجات وخدمات الصيرفة الإسلامية بداية من سنة 2022، يتمتع هذا الشباك باستقلال مالي ومحاسبي عن باقي هياكل البنك مما يتيح إعداد بيانات مالية منفصلة تتعلق بنشاطه، كما يجب أن تكون حسابات زبائن الصيرفة الإسلامية مستقلة عن الحسابات الأخرى، مع تخصيص موظفين حصريًا لإدارة العمليات المصرفية المرتبطة بهذه المنتجات؛

يشمل الشباك مجموعة متنوعة من المنتجات المصرفية بدءًا من الحسابات والخدمات الموجهة للأفراد، وصولًا إلى المنتجات المصممة للمؤسسات والمهنيين، كما يوفّر حلول تمويلية مبتكرة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، لتلبية احتياجات العملاء في تمويل اقتناء الأجهزة الكهرومنزلية، السيارات، والعقارات، عبر

صيغ تمويل مثل الإجارة، المرابحة، والاستصناع، يضم الشباك كافة منتجات الصيرفة الإسلامية، وهذا عبر 85 شباك يخص هذا النمط من التمويل سنة 2023 بما في ذلك الحسابات وصيغ التمويل المختلفة، والتي تمت المصادقة عليها من قبل الهيئة الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، كما يلي:

-**حساب التوفير الاسلامي**: يتميز هذا الحساب بإمكانية السحب والإيداع في أي وقت، وفقًا لقواعد الشريعة الإسلامية. وتوضع الوديعة تحت تصرف البنك ليتم استثمارها في تمويلات إسلامية تحقق أرباحًا متوافقة مع الأحكام الشرعية، يبدأ الحد الأدنى لمبلغ الاستثمار من 10,000 دج، ويتم احتساب عوائد حساب التوفير الإسلامي بناءً على قيمة الإيداع ومدته، إضافةً إلى الأرباح المحققة من عمليات التمويل الإسلامي. وتُوزَّع الأرباح وفقًا لنسبة محددة، حيث يحصل الزبون على 60% من الأرباح، بينما تكون حصة البنك 40%؛

-**حساب وديعة اسلامي**: يتم في هذا الحساب تسجيل عمليات الإيداع والسحب، إيداع الشيكات، التحويلات الواردة والصادرة، تحصيل المبالغ المستحقة، بالإضافة إلى رسوم وعمولات أخرى ؛

-**حساب الوديعة الاستثمارية المطلق لأجل**: يشترط أن يكون للزبون حساب وديعة إسلامي للأفراد وحساب جاري إسلامي للمؤسسات لدى البنك، مع توقيع رسالة تجميد المبلغ وتسجيل مبلغ الوديعة ومدة الاستثمار، بالإضافة إلى توقيع اتفاقية الوديعة. تبدأ مبالغ الاستثمار في هذا الحساب من 50,000 دج، ويتم تحديد فترات الاستثمار بين 3 أشهر وأكثر من 60 شهرًا، أما عوائد الحساب، فهي تتحدد بناءً على مبلغ الإيداع ومدة الاستثمار، وفقًا للجدول التالي:

الجدول رقم (01): عوائد الحساب وفق مدة الايداع ومدة الاستثمار

حصة الزبون	أجل الايداع	حصة البنك	حصة الزبون
50 %	اشهر 03	50 %	50 %
55 %	أشهر 06	45%	55 %
65 %	اشهر12	35 %	65 %
70%	اشهر18	30 %	70%
75 %	اشهر24	25 %	75 %
80 %	اشهر36	20 %	80 %
85 %	اشهر48	15 %	85 %

90 %	شهر فما فوق 60	10 %	90 %

المصدر: الوثائق الداخلية للبنك

–**حساب جاري اسلامي**: هذا الحساب مخصص للمؤسسات والمهنيين، ويُعنى بإدارة الأموال التجارية، بالإضافة إلى تلقي الشيكات والسفتجات وتنفيذ مختلف المعاملات التجارية الإسلامية.

أما صيغ التمويل فتتمثل فيما يلي:

–**تمويل السلم**: يعد هذا المنتج الإسلامي أحد الحلول التي يقدمها البنك الخارجي، حيث يتيح للزبائن تمويل احتياجات دوراتهم التشغيلية وحل مشاكل السيولة على المدى القصير. يعتمد هذا التمويل على مرحلتين ويتضمن عقدين منفصلين: عقد بيع السلم وعقد توكيل بالبيع. في هذه الصيغة، يقوم البنك بشراء السلع أو البضائع من المتعامل ببيع السلم، ثم يوكله في بيعها بعد تسليمها. ويستهدف هذا المنتج المؤسسات التجارية، التجار، المهنيين، بالإضافة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بشرط ألا تشمل أنشطتها أي ممارسات محظورة أو تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية؛

طريقة عمل تمويل السلم تعتمد على عقد بيع بين الزبون (المسلم إليه التمويل)، الذي يعد بائع البضاعة، وبين البنك (المسلم)، الذي يقوم بشراء البضاعة، وفقًا لهذا العقد يلتزم البنك بدفع ثمن البضاعة مقدمًا بينما يتم تسليمها لاحقًا في موعد محدد على أن تكون السلعة محل العقد محددة بدقة من حيث المواصفات والمدة، وذلك بما يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية؛

يستهدف تمويل السلم المؤسسات، التجار، المهنيين، وكذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، شريطة ألا تمارس أنشطة مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، يمكن أن تصل قيمة التمويل إلى 100% من قيمة السلعة، مع فترة سداد تمتد من 3 إلى 12 شهرًا، وهو نظام تمويلي معتمد من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك؛

وللاستفادة من تمويل السلم، يجب أن يستوفي الزبون الشروط التالية:

1. إثبات صفة التاجر وفقًا للقانون التجاري؛
2. التسجيل في القائمتين الجبائية وشبه الجبائية؛
3. تقديم جميع المستندات القانونية والمحاسبية المطلوبة من البنك؛
4. عدم وجود ديون أو أقساط غير مسددة لدى البنك أو أي مؤسسة مالية أخرى؛
5. عدم إدراجه في قائمة الممنوعين من دفاتر الشيكات أو القائمة السوداء لبنك الجزائر؛
6. اجتياز دراسة وتحليل المخاطر المتعلقة بالزبون بنتيجة إيجابية.

-**تمويل اجارة المعدات:** هو عقد إيجار أصول مقرون بوعد بالبيع لصالح المستأجر، الذي يُعتبر المستفيد من العملية ويتعلق الأمر بتقنية تمويل حديثة نسبيا، حيث يشترك في العملية ثلاثة أطراف رئيسية: المورد الذي يزود الأصل المنقول، المؤجر (البنك) الذي يشتري الأصل بغرض تأجيره للزبون، والمستأجر الذي يحصل على حق اختيار الشراء النهائي بموجب عقد التأجير، يظل حق ملكية الأصل للبنك طوال مدة العقد بينما يكون حق الاستغلال للمستأجر عند انتهاء مدة العقد، يُمنح المستأجر أحد الخيارات: إما شراء الأصل ليصبح العقد إيجار تمليكي، أو خيار إعادة استئجار الأصل أو إعادته إلى البنك. من مزايا هذه الصيغة توفير تمويلات تصل إلى 90% من قيمة الأصل، مع مدة تمويل تتراوح بين 12 و60 شهرًا؛ ويتضمن هذا العقد وعدًا بالبيع لصالح المستأجر وهو المستفيد النهائي، يُعد هذا التمويل من التقنيات الحديثة نسبيًا ويشمل ثلاثة أطراف رئيسية: المورد الذي يوفر الأصل المنقول، البنك (المؤجر) الذي يشتري الأصل بهدف تأجيره والزبون (المستأجر) الذي يستفيد من الأصل مع إمكانية تملّكه لاحقًا بموجب عقد التأجير خلال مدة العقد، يحتفظ البنك بملكية الأصل، بينما يكون حق الاستغلال للمستأجر، وعند انتهاء مدة الإيجار يُمنح المستأجر أحد الخيارات التالية:

1. شراء الأصل، مما يجعله عقد إيجار تمليكي؛
2. إعادة استئجار الأصل لفترة إضافية؛
3. إرجاع الأصل إلى البنك.

مزايا التمويل:

- إمكانية تمويل تصل إلى 90% من قيمة الأصل.
- مدة تمويل تتراوح بين 12 و60 شهرًا.

آلية عمل تمويل إجارة المعدات:

يتم التمويل عبر قيام البنك بشراء أصول منقولة بناءً على طلب الزبون، ثم تأجيرها له بعقد إيجار ينتهي بالتملك، حيث يتضمن وعدًا بتمليك الأصل للمستأجر عند انتهاء مدة الإيجار أو خلالها. تتم هذه العملية من خلال عقود منفصلة ومستقلة، بحيث يُبرم عقد الإيجار أولًا، ثم يتم بيع الأصل عند طلب الزبون من خلال عقد بيع مستقل يوقع عند التنفيذ.

يقتصر هذا التمويل على المعدات المنقولة، مثل:

- العربات المتحركة والسيارات النفعية ذات الوزن الخفيف؛

- آلات الأشغال العمومية؛
- المعدات الطبية؛
- معدات أخرى ذات طبيعة مماثلة

-**المرابحة بأنواعها**: تستهدف مرابحة السلع المؤسسات والتجار والمهنيين، بالإضافة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بشرط أن لا تتضمن أنشطتها ما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية، تعتمد على الصيغ التالية:

-**مرابحة السلع**: تستهدف هذه الصيغة المؤسسات، التجار، المهنيين، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بشرط عدم ممارسة أنشطة تخالف أحكام الشريعة الإسلامية؛

-**مرابحة التجهيزات**: موجهة إلى المهنيين وأرباب العمل، مع اشتراط أن تكون التجهيزات مصنّعة أو مجمّعة في الجزائر وبطلب من الزبون يصل الحد الأقصى للتمويل إلى 1.500.000 دج؛

-**مرابحة السيارات**: تتطلب أن تكون السيارات مصنّعة في الجزائر، مع إمكانية تمويل يصل إلى 90% من قيمتها الإجمالية، وبحد أقصى 4.000.000 دج، مع مراعاة قدرة الزبون على السداد وفق الأنظمة المعمول بها؛

-**مرابحة الاستثمار**: موجهة لتمويل المشاريع المرتبطة بالحصول على الأصول الثابتة مثل المركبات والعقارات ذات الطابع التجاري، تمتد مدة التمويل من المدى المتوسط إلى الطويل، بينما يعتمد مبلغ التمويل على الدراسة الأولية للملف دون تحديد سقف ثابت؛

-**المرابحة العقارية**: تهدف إلى تمويل وامتلاك سكن من الأفراد أو شراء عقار منجز من طرف مقاول عقاري، وفق الشروط المنصوص عليها في العقد الحد الأدنى لمبلغ التمويل يتجاوز 000.30.000دج، مع مراعاة قدرة الزبون على السداد، وتصل مدة التمويل إلى 40 عامًا.

وفي إطار استراتيجيته المتعلقة بالتحديث والرقمنة والتكامل عبر الإنترنت لمنتجات التمويل الإسلامي، وخصوصًا منتج مرابحة الاستهلاك، قام بنك الجزائر الخارجي وشركة سارل الجزائر للتجارة الإلكترونية بتوقيع اتفاقية شراكة في 21 أبريل 2024 تهدف إلى تعزيز البيع عبر الإنترنت من خلال الدفع بالتقسيط، تعكس هذه الاتفاقية اهتمام البنك المستمر بتعزيز وتطوير الخدمات المالية الرقمية، بما يتماشى مع احتياجات المستهلكين ويساهم في مساعدتهم على إنجاز مشاريعهم، كما تقدم هذه الشركة تجربة دفع وإدارة تمويل سهلة وسريعة وآمنة وشفافة للمواطنين ويعد نظام الدفع بالتقسيط من أبرز مزايا هذه المنصة، حيث يمكن المستخدمين من دفع مشترياتهم على دفعات متعددة دون رسوم إضافية، وفقًا لأحكام الشريعة

الإسلامية كما ستوفر المنصة الرقمية Tamkin.dzواجهة مستخدم بسيطة لتأكيد الطلبات وتوفير المنتجات المطلوبة؛

وعليه يمكن تلخيص أنواع المرابحة وشروطها لدى بنك الجزائر الخارجي BEA في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): أنواع المرابحة وشروطها لدى بنك الجزائر الخارجي BEA

المرابحة	مفهومها	شروطه	المبلغ	المدة بالأشهر
مرابحة التجهيزات	عقد يقوم من خلاله البنك بشراء تجهيزات مصنعة في الجزائر ثم يقوم بإعادة بيعها للزبون مقابل هامش ربح متفق عليه ومحدد مسبقا وفق الشريعة	-الجنسية الجزائرية -سن الرشد وب70 سنة حد اقصى -الاهلية القانونية	الحد الأقصى 1500.000دج	من 12 الى 48
مرابحة السلع	هي قيام البنك بتمويل دورة الاستغلال وحل مشكل السيولة على المدى القصير وهي عملية بيع بثمن الشراء مضاف اليه هامش الربح	-صفة التاجر-الادراج في الجباية-توفير المستندات -امتلاك هامش الجدية -عدم وجود أقساط غير مسددة غير مدرج في قائمة الممنوعين من دفاتر الشيكات	90بالمئة من قيمة السلعة	من 3الى 6
مرابحة السيارات	عقد يقوم من خلاله البنك بشراء سيارة جديدة مصنعة في الجزائر بطلب من الزبون وإعادة بيعها للزبون بهمش ربح متفق عليه ومحدد مسبقا وفق الشريعة الاسلامية	-الجنسية الجزائرية -سن الرشد وب70 سنة حد اقصى-الاهلية القانونية -حائز على هامش الجدية	تصل 4000000م دينار	من 12 الى 60
مرابحة الاستثمار	عقد يقوم بموجبه البنك باقتناء الأصول الثابتة (المعدات، المركبات،..) بناءا على طلب الزبون بتكلفة الشراء مع زيادة هامش ربح متفق عليه مسبقا ومحدد وفق الشريعة	-صفة التاجر-الادراج في الجباية -توفير المستندات-امتلاك هامش الجدية-عدم وجود أقساط غير مسددة غير مدرج في قائمة الممنوعين من دفاتر الشيكات	حسب الحاجة ويعتمد على الدراسة الأولية لملف التمويل	من الدى المتوسط الى الطويل
المرابحة العقارية	عقد يقوم من خلاله البنك بشراء بطلب من الزبون وإعادة بيعه للزبون بهمش ربح متفق عليه ومحدد مسبقا وفق الشريعة الاسلامية	-الجنسية الجزائرية-سن الرشد-هامش الجدية- دخل مستقر يفوق مرة ونصف الاجر المضمون- 10 بالمئة هامش جدية من اجمالي قيمة العقار	3000.000.000 .دج	40 سنة

المصدر: تم اعداده اعتمادا على الوثائق الداخلية للبنك.

والجدول التالي يوضح تطور التمويل الاسلامي بالبنك بين سنتي 2022 و2023:

الجدول رقم (03) تطور التمويل الاسلامي ببنك الجزائر الخارجي خلال سنتي 2022–2023

البيان	2002		2023		نسب التطور	
	مصادر	حسابات	مصادر	حسابات	مصادر	حسابات
المدى القصير	12788	8951	25217	24777	97%	177%
المدى الطويل	5096	205	7171	533	41%	160%
المجموع	17884	9156	32388	25310	81%	176%

المصدر: التقرير السنوي للبنك لسنة 2023

من الجدول اعلاه نلاحظ تطور ملموس بخصوص الحسابات، اما موارد التمويل الاسلامي فبلغت بتاريخ 2023/12/31، 1 مليون دينار من خلال 25310 حساب مصرفي موزعة على 32388 مصدر.

والجدول التالي يوضح تطور عدد ملفات ومبالغ التمويل الممنوحة من طرف البنك بين سنتي 2022و 2023:

الجدول رقم (04): تطور عدد ملفات ومبالغ التمويل الممنوحة من طرف البنك بين سنتي 2022و 2023

البيان	2022		2023	
	عدد ملفات التمويل	مبلغ التمويل بالمليون دينار	عدد ملفات التمويل	مبلغ التمويل بالمليون دينار
الأفراد	24	97	589	552
المرابحة العقارية	7	92	76	657
السلع الاستهلاكية	17	5	513	196
الشركات	-	-	14	6743
معدات الاجارة	-	-	2	101
بضائع المرابحة	-	-	4	2010
التمويل بالسلم	-	-	8	4632

المصدر: التقرير السنوي للبنك لسنة 2023.

منخ خلال الجدول نلاحظ ان عدد ملفات التمويل الخاصة بالأفراد بلغ 24 ملف في سنة 2022، بينما بلغ 589 ملف سنة 2023 ، بزيادة قدرها 565 ملف، وبلغ عدد ملفات التمويل بالمرابحة العقارية 7 ملفات سنة 2022 مقارنة بـ 76 ملف سنة 2023 ، بزيادة قدرها 69 ملف، في حين عدد ملفات التمويل للسلع الاستهلاكية سنة 2022 ، 17 ملف و 513 ملف سنة 2023، بزيادة قدرها 496 ملف.

5. تحليل النتائج:

النتيجة الأولى: فتح النوافذ الإسلامية شكل فرصة للبنوك التقليدية للحصول على ودائع أكبر وتحقيق أرباح إضافية من خلال المنتجات المعروضة المتوافقة مع الشريعة لاسيما نافذة التمويل ببنك **BEA**فرع المدية؛

التحليل: تعكس هذه النتيجة وجود طلب كامن على المنتجات المصرفية المتوافقة مع الشريعة، لا سيما من فئة المتعاملين الذين كانوا يمتنعون عن التعامل مع البنوك التقليدية لأسباب دينية، النوافذ الإسلامية تُمكن البنوك من توسيع قاعدة زبائنها واستقطاب أموال جديدة، ما يؤدي إلى رفع مستوى السيولة وتعزيز الأرباح، خاصة إذا تم توظيف هذه الودائع في صيغ تمويل ذات مردودية، وهو ما يثبت صحة الفرضية الاولى.

النتيجة الثانية: التوسع في فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية خطوة إيجابية وفرصة مشجعة للتحول للعمل المصرفي الإسلامي؛

التحليل: تدل هذه النتيجة على أن النوافذ الإسلامية قد تكون مدخلاً استراتيجياً لتحول تدريجي نحو العمل المصرفي الإسلامي بالكامل، خصوصاً إذا أثبتت هذه النوافذ فعاليتها وربحيتها، كما أنها تمثل وسيلة "تجريبية" منخفضة المخاطر للبنوك التقليدية لاختبار السوق قبل الالتزام بالتحول الكامل؛

النتيجة الثالثة: يمكن أن تساهم النوافذ الإسلامية في امتصاص جزء كبير من الكتلة النقدية المتداولة خارج القطاع المصرفي؛

التحليل: تشير النتيجة إلى إمكانية توظيف التمويل الإسلامي كأداة لدمج الاقتصاد غير الرسمي، من خلال استقطاب الأموال المدخرة خارج الإطار البنكي، لاسيما في السوق الموازي، وهو ما يشكل العديد من التحديات القانونية والتنظيمية والشرعية لعمل هذه النوافذ الذي يسوده الغموض لدى الكثير من المتعاملين مع البنوك التقليدية، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛

النتيجة الرابعة: توفير بدائل مختلفة من صيغ التمويل يسهم في حركية النمو الاقتصادي والتقليل من المخاطر؛

التحليل: يعزز التمويل الإسلامي من تنويع أدوات الاستثمار والتمويل، مما يتيح للبنوك توزيع المخاطر بدلاً من الاعتماد على أدوات الدين فقط. الصيغ مثل المضاربة، المشاركة، والإجارة، تسمح بتمويل قطاعات مختلفة بمستويات مخاطرة متفاوتة، وبالتالي تدعم النمو دون الوقوع في دوامة الإفراط في الإقراض الربوي؛

النتيجة الخامسة: توفير حسابات شرعية وحرية التصرف فيها يساعد في رفع الكفاءة الاقتصادية للبنوك؛

التحليل: النوافذ الإسلامية تقدم حسابات مختلفة (جارية، استثمارية، ادخارية) تتيح للبنك إدارة سيولته بشكل أكثر مرونة، كما تسمح له بجذب شرائح مختلفة من الزبائن، هذا التنويع في مصادر الودائع يُحسن من قدرة البنوك على تلبية احتياجات السوق بفعالية ويعزز كفاءتها التشغيلية.

6. خاتمة:

يعد القطاع المصرفي قطاعًا حيويًا في النشاط الاقتصادي، حيث أن جميع عمليات البنوك والمؤسسات المالية تؤثر بشكل مباشر على مجمل الأنشطة الاقتصادية في القطاعات الأخرى، وفي الآونة الأخيرة تزايد الاهتمام بتوسيع نشاط البنوك والمؤسسات المالية من قبل الحكومة الجزائرية، وذلك من خلال إدراج الصيرفة التشاركية بموجب القانون 18-02، والصيرفة الإسلامية بموجب القانون 20-02، الذي يحدد العمليات المصرفية الإسلامية وقواعد ممارستها من قبل البنوك والمؤسسات المالية، يهدف هذا إلى توفير خدمات مالية إسلامية مباشرة وعلى نطاق واسع باستخدام نوافذ إسلامية لتعبئة السيولة النقدية التي تخرج عن نطاق الدائرة المصرفية التقليدية، خصوصًا لأولئك الذين يرفضون التعامل مع البنوك التقليدية الربوية سواء في إيداع أموالهم أو تمويل مشاريعهم الاقتصادية، كما يعكس ذلك الاهتمام المتزايد بالإدماج المالي وتلبية الطلب العام على المنتجات المالية الشرعية في المجتمع. ولهذا، كان من الضروري أن تتدخل الحكومة الجزائرية من خلال سن قوانين واتخاذ تدابير وإجراءات جديدة تراعي أحكام الشريعة الإسلامية في المبادئ والمعاملات والمنتجات، حيث توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

–فتح النوافذ الاسلامية سيشكل فرصة للبنوك التقليدية للحصول على ودائع أكبر وتحقيق أرباح اضافية؛

– التوسع في فتح النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية خطوة ايجابية وفرصة مشجعة للتحول للعمل المصرفي الإسلامي من طرف هذه البنوك؛

–يمكن أن تساهم النوافذ الإسلامية في رفع نسبة المعاملات المالية و الاقتصادية و بالتالي امتصاص جزء كبير من الكتلة النقدية المتداولة خارج القطاع المصرفي وخاصة في السوق الموازي و بذلك يستفيد منها الاقتصاد الوطني؛

–توفير بدائل مختلفة من صيغ التمويل يسهم في حركية النمو الاقتصادي من خلال تنويع الاستثمار حسب كل صيغة والتقليل من المخاطر؛

-توفير حسابات شرعية وحرية التصرف فيها يساعد في رفع الكفاءة الاقتصادية للبنوك من خلال تنويع الودائع وفعالية استراتيجية جذب الودائع.

التوصيات :

-ضرورة تعديل وإصدار العديد من القوانين المساندة للعمل المصرفي الإسلامي على غرار القوانين الضريبية، والقانون التجاري ونظام التأمينات، لما لهذه القوانين من تأثير على تطور وانتشار الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛

-العمل على تسهيل إجراءات فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية العاملة في الجزائر خاصة بما يتعلق بمنح التراخيص من طرف بنك الجزائر مع تعميمها على جميع البنوك العمومية؛

-العمل على تنمية الوعي بالعمل المصرفي الاسلامي من خلال الأبواب المفتوحة على البنوك بصفة دورية؛

-التكوين الدوري والمستمر لموظفي البنوك في مجال الصيرفة الاسلامية.

7.قائمة المراجع:

1. أسماء طهراوي. (2022). تجربة النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية واقع وتحديات. مجلة دراسات في الاقتصاد وادارة الأعمال، المجلد 05(العدد 02).
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2020). القانون 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية(العدد 16).
3. خطوي منير وموسى أعمر. (2021). النوافذ الاسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الاسلامية في الجزائر. مجلة اضافات اقتصادية، المجلد 05(العدد 02).
4. عزوز أحمد. (2022). دراسة تحليلية لنوافذ الصيرفة الاسلامية بالبنوك التقليدية في بعض الدول العربية. مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 16(العدد 01).
5. قاسي يسمينة ولزهر بوراضي. (2023). النوافذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية بالجزائر. المجلة الجزائرية للمالية الإسلامية، المجلد01(العدد 01).
6. لعلا رمضاني و أم الخير البرود. (2017). تحديات فتح نوافذ اسلامية في البنوك التقليدية حالة الجزائر. مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، المجلد 01(العدد 02).
7. محفوظي فؤاد ومحفوظي ابراهيم الخليل. (2024). شبابيك الصيرفة الاسلامية بالبنوك التقليدية كآلية لتفعيل الصيرفة الاسلامية بالجزائر. مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 18(العدد 01).